

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرين المتبادلتين

الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

تتيح بمقتضاهما اليابان منحة

للمساهمة في تنفيذ مشروع تطوير الإمداد بعمر الشرب

بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرين المتبادلتين الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان تتيح بمقتضاهما اليابان منحة قيمتها إلى أربعة وأربعين مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع تطوير الإمداد بعمر الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ١٣ يناير سنة ٢٠٠٤ م) .

صاحبة السعادة

السيدة / فايزه أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

- ١ - بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع تطوير الإمداد بمياه الشرب بالجزء الشمالي الغربي بمحافظة الشرقية (وال المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى أربعة وأربعين مليون ين (٤٤,٠٠,٠٠٠ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .
 - ٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .
 - ٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين» عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانية طبيعية) :
- الخدمات الضرورية للتوصيمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

- ٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالياباني مع رعاياها يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .
- ٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالياباني لتفعيل المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (وال المشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .
- (٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .
- (٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .
- ٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الالزمة لـ :
- (أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ،

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبيئتهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و

(ج) تحمل كافة المصاريف الازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بشارة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

كا زويوشى أورابى

صاحب السعادة

السيد / كازويوشى أورابى

سفير فوق العادى ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :
أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى قمت مؤخرًا بين ممثلى حكومة اليابان
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم
بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان
الترتيبات التالية :

- ١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير الإمداد ببئار الشرب بالجزء الشمالي
الغربي بمحافظة الشرقية (وال المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») ، بواسطة حكومة جمهورية
مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين
واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى أربعة وأربعين مليون ين
(..... و ٤٤ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .
- ٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية
و ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .
- ٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء
خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين» عند
استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية
الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية) :
الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

- ٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً باليمن الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتتصبح صالحة للمنحة .
- ٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات باليمن الياباني لتفعيل المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (وال المشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .
- (٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .
- (٣) أن الفرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باليمن الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .
- ٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة لـ :
- (أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ،

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم ويقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و

(ج) تحمل كافة المصاريف الالزامـة للتصميمـات التفصـيلـية المطلـوبة لتنفيذـ المـشـروع ، فيما عدا تلكـ التي تـغـطـيـهاـ المنـحةـ .

٧ - تشاورـ الحكومـتانـ فيماـ بيـنـهـماـ فيماـ يـخـصـ أـيـ أمرـ قدـ يـنشـأـ عنـ أوـ يـتعلـقـ بالـترـتـيبـاتـ الحـالـيـةـ .

وأتشرفـ بـأنـ أـقتـرحـ أنـ تـعـتـبرـ هـذـهـ المـذـكـرـةـ وـمـذـكـرـةـ سـعـادـتـكـمـ بـالـردـ نـيـاـبـةـ عـنـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ تـأـكـيـدـاـ لـلـتـرـتـيـبـاتـ السـابـقـةـ بـثـابـةـ اـتـفـاقـ بـيـنـ الـحـكـوـمـتـيـنـ يـصـبـحـ سـارـيـ المـفـعـولـ مـنـ تـارـيخـ تـسـلـمـ حـكـوـمـةـ الـيـابـانـ لـلـإـخـطـارـ الـكـتـابـيـ منـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ الـذـيـ يـفـيدـ إـقـامـ إـجـراـءـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـلـازـمـةـ لـدـخـولـ هـذـاـ اـتـفـاقـ حـيـزـ التـنـفـيـذـ .

حررتـ هـذـهـ المـذـكـرـةـ بـالـلـغـاتـ الـيـابـانـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ وـالـإنـجـليـزـيـةـ وـلـكـلـ مـنـهـاـ نـفـسـ الـمـجـيـةـ ،ـ وـعـنـدـ أـيـ اـخـتـلـافـ فـيـ التـفـسـيرـ يـعـتـدـ بـالـنـصـ الـإنـجـليـزـيـ .

كـمـ أـتـشـرـفـ بـأـنـ أـؤـكـدـ بـالـنـيـاـبـةـ عـنـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ التـرـتـيـبـاتـ السـابـقـةـ وـأـوـافـقـ عـلـىـ أـنـ مـذـكـرـةـ سـعـادـتـكـمـ وـهـذـهـ المـذـكـرـةـ تـعـتـبرـانـ بـثـابـةـ اـتـفـاقـ بـيـنـ الـحـكـوـمـتـيـنـ يـصـبـحـ سـارـيـ المـفـعـولـ مـنـ تـارـيخـ تـسـلـمـ حـكـوـمـةـ الـيـابـانـ لـلـإـخـطـارـ الـكـتـابـيـ منـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ الـذـيـ يـفـيدـ إـقـامـ إـجـراـءـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـلـازـمـةـ لـدـخـولـ هـذـاـ اـتـفـاقـ حـيـزـ التـنـفـيـذـ .

حررتـ هـذـهـ المـذـكـرـةـ بـالـلـغـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـالـيـابـانـيـةـ وـالـإنـجـليـزـيـةـ وـلـكـلـ مـنـهـاـ نـفـسـ الـمـجـيـةـ ،ـ وـعـنـدـ أـيـ اـخـتـلـافـ فـيـ التـفـسـيرـ يـعـتـدـ بـالـنـصـ الـإنـجـليـزـيـ .

وـإـنـىـ لـأـنـتـهـزـ هـذـهـ فـرـصـةـ لـأـجـدـدـ لـسـعـادـتـكـمـ التـأـكـيدـ بـعـظـيمـ تـقـدـيرـىـ .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فایزة ابو النجا